العدد 3538 - السنة الثانية عشرة
الخميس 8 ربيع الآخر 1441 - الموافق 5 ديسمبر 2019
Thursday 5 December 2019 - No.3538 - 12 th Year

### برلمانيون أردنيون يدعون للضغط على ليبيا لسداد ديون ضخمة

# الأردن: إجراءات أمنية لحماية الكنائس في احتفالات الأعياد

زينة أعياد الميلاد وسط عمان

عمان - «وكالات»: طالب نواب أردنيون حكومة بلادهم بالضغط على نظيرتها الليبية، لتسديد ديون متراكمة عليها لصالح مستشفيات ومنشآت سياحية أردنية.

وقال النائب في البرلمان عبدالقادر الأزايدة، إنه تبنى مذكرة وقعها أكثر من 20 نائبا طالبت الحكومة بتحصيل المستحقات المترتبة على الليبيين الذين عالجوا وأقاموا في الأردن إبان الأزمة في بلادهم.

وأوضح الأزايدة أنهم طالبوا بتشكيل لجنة وزارية لحل الملف الذي أثر سلبا على المنشآت السياحية والطبية.

وقال رئيس جمعية المستشفيات الخاصة الدكتور فوزي الحموري في فترة سابقة، إن ملف الديون الليبية المستحقة للمستشفيات الخاصة لا يزال يراوح مكانه بعد إخلال الحكومة الليبية بما تعهدت به في الاتفاق الذي وقعته مع الحكومة الأردنية في ديسمبر 2018، لسداد 220 مليون دولار للمؤسسات الصحية، و110 ملايين دولار للفنادق.

من ناحية أخرى وضعت السلطات الأمنية الأردنية إجراءات لحماية الكنائس، والمراكز التجارية الكبرى، والفنادق، والأماكن السياحية في الاحتفالات بأعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية، تحسبا لأي اعتداءات.

وأكدت مصادر رسمية اتخاذ إجراءات أمنية وإدارية لضمان أمن وسلامة المشاركين في هذه الاحتفالات المجيدة.

وأضافت أن السلطات تعمل على استباق الحدث، والتحضير له بشكل جيد للتصدي له ومنعه.

وتتخوف السلطات الأردنية، من إستغلال منظمات إرهابية خاصة داعش الاحتفالات للاعتداء على الكنائس، وأماكن الاحتفالات، والمراكز التجارية، لإحداث فتنة بين أبناء الشعب الأردني مسلمين ومسيحيين، في ظل عمليات سابقة للتنظيم في المملكة، آخرها في احتفالات مهرجان الفحيص الفني والتي راح فيها عدد من الضحايا.

وأوضحت المصادر أن وزير الداخلية سلامة حماد تراس الثلاثاء اجتماعا في مبنى الوزارة لتقييم إجراءات الحماية، ووضع الخطط والاستراتيجيات لفرض الأمن والاستقرار وتكليف دور وجهود الأجهزة الأمنية للتعامل مع أي طارئ أثناء الاحتفالات.

من جهة أخرى تعالت في الأردن خلال الساعات الماضية أصوات تطالب بعقد صفقة تبادل أسرى مع إسرائيل بعدما بدأت محكمة أمن الدولة بمحاكمة مستوطن إسرائيلي بتهمة التسلل إلى البلاد وحيازة المخدرات.

وبدأت المطالبات بعد رسالة للأسرى الأردنيين في إسرائيل وذويهم لكل من الحكومة والشعب الأردني، بضرورة إيلاء قضيتهم الاهتمام الكافي، واستخدام المتسلل الصهيوني الموقوف بالأردن ويحاكم أمام محكمة أمن الدولة بعملية تبادل مع الاحتلال.

وبعد ذلك، طالب برلمانيون أردنيون الحكومة بتنفيذ صفقة لتبادل الأسرى الأردنيين مع الاحتلال الإسرائيلي.

ودعا النواب في كتاب للحكومة بإجراء تبادل مع المتسلل الإسرائيلي بالأسرى الأردنيين.

يأتي ذلك في وقت عقدت فيه محكمة أمن الدولة اليوم، ثاني جلسات محاكمة المتسلل الإسرائيلي بتهمتي حيازة المخدرات والدخول إلى الأردن بطريقة غير مشروعة.

واستمعت المحكمة في جلسة، الثلاثاء، إلى عدد من شهود النيابة.

وأقر المتسلل في الجلسة الأولى بأنه مذنب بدخوله إلى الأردن بطريقه غير مشروعة، فيما نفى تهمة حيازة مادة مخدرة بقصد التعاطي، حيث أن كمية الحشيش التي وجدت بحوزته مسموحة في إسرائيل.

وبالعودة إلى القانون الأردني، فإن قانون العقوبات، ينص في الجرائم الخاصة بالتسلل على أنه، «يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة، كل من تسلل أو حاول التسلل من وإلى أراضي المملكة أو ساعد على ذلك، وكان يحمل مواد متفجرة أو ملتهبة أو سامة أو محرقة أو وبائية أو جرثومية أو كيماوية أو إشعاعية».

# مجلس الوزراء السعودي يرحب بقادة «التعاون» في القمة الخليجية بالرياض

السفير الإماراتي في القاهرة حمدة مبارك الحنيني

الرياض - «وكالات»: رحب مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك سلمان بن عبدالعزيز الثلاثاء، بقادة دول مجلس التعاون الخليجي لحضور اجتماع الدورة الأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، يوم الثلاثاء المقبل، في مدينة الرياض.

وقال وزير الإعلام تركي بن عبدالله الشبانة، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، إن الدورة الـ 40 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي التي ستعقد في الرياض برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز ستبحث مواضيع مهمة «لتعزيز مسيرة التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وكذلك تدارس التطورات السياسية الإقليمية والدولية، والأوضاع الأمنية في المنطقة».

وأوضح الوزير الشبانة أن مجلس الوزراء استمع إلى تقرير عن نتائج زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الإمارات، ولقاءاته، ورئاسته الجانب السعودي في الاجتماع الثاني لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي في أبوظبي.

وأضاف أن «المجلس رحب بمبدء المملكة لرئاسة مجموعة العشرين لعام 2020»، مشيدا «بالبرنامج المعد لهذه القمة»، وتأكيد رئاسة المملكة لمجموعة العشرين التزامها بمواصلة العمل الذي انطلق من أوساكا، والسعي لتحقيق إنجازات ملموسة، والاستفادة من موقع المملكة بين القارات الثلاث خلال استضافتها لمجموعة العشرين في إبراز منظور الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتشكيل وتعزيز التوافق العالمي بشأن القضايا الدولية».

وأوضح أن «المجلس جدد تأكيد المملكة في مقر الأمم المتحدة في فيينا، أن القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى وستظل كذلك، حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه كافة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية».

وأشار إلى «رفض المملكة لأي إجراءات من شأنها المساس بالوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس المحتلة، ومحاولة تهويدها، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني».

# عبدالله بن زايد وسامح شكري يبحثان أوضاع المنطقة وليبيا وسوريا

وزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان

أبوظبي - «وكالات»: تلقى وزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية المصري سامح شكري تناولا فيه مستجدات الأوضاع على الساحة الإقليمية، خاصة في سوريا، وليبيا.

واتفق الوزيران على أهمية العمل للإسراع بالتحرك نحو الحلول السياسية للأوضاع المتأزمة على نحو يحقق طموحات الشعوب العربية في حياة كريمة مع التأكيد على محاربة الإرهاب والتطرف، والحيلولة دون التدخلات في الشأن العربي التي تعمل منذ سنوات على تعزيز وضع تيارات التطرف في المنطقة.

وأكد الجانبان رفض الاتفاق الموقع بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا للتعاون الأمني والمناطق البحرية، واتفقا على تكثيف التواصل في المرحلة القادمة مع المجتمع الدولي، والأطراف المعنية بالاستقرار في ليبيا لدفع الأمور نحو الحل السياسي المنشود من الأشقاء الليبيين ومن الدول الشقيقة والصديقة لليبيا.

# اعتقال نائب البغدادي في كركوك العراقية

نائب البغدادي المعتقل في كركوك

بغداد - «وكالات»: أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق، الثلاثاء، اعتقال نائب زعيم تنظيم داعش في محافظة كركوك.

وقالت الخلية، في بيان نقله موقع «السومرية نيوز»، إن «قوة من شرطة الحويجة بمحافظة كركوك، تمكنت، وفقا لمعلومات دقيقة، من القبض على الإرهابي الملقب ابو خلدون داخل إحدى الشقق في منطقة واحد آذار».

وأضافت أن المعتقل «كان يحمل هوية مزورة باسم شعلان عبيد، ويشغل هذا المجرم منصب نائب المقبور أبو بكر البغدادي وكان سابقا يشغل منصب ما يسمى الأمير العسكري لمحافظة صلاح الدين».

### مشاورات على خط طهران وبغداد وبيروت بحثاً عن بديل لعبد المهدي

# الأمم المتحدة: أكثر من 400 قتيل في العراق

عراقيون يُجلون مصاباً برصاص الأمن

عواصم - «وكالات»: قالت جينين هينيس بلاسخارت، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق الثلاثاء، إن العراق «عند مفترق طرق» وعلى القادة اغتنام الفرصة لبناء دولة «ذات سيادة ومستقرة ومزدهرة تحتضن كل مكوناتها».

وفي معرض إطلاعها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الأوضاع في العراق من بغداد، قالت هينيس بلاسخارت، إن «الآلاف خرجوا إلى الشوارع مطالبين بلادهم باستخدام امكانياتها بالكامل لصالح جميع العراقيين».

وأضافت «ومع ذلك، يدفعون ثمناً لا يمكن تخيله لإسماع أصواتهم»، مضيفة أنه منذ بداية أكتوبر الماضي، عندما بدأت الاحتجاجات وما تبعها من حملة دموية، قُتل أكثر من 400 شخص وجُرح 19 ألف آخرين.

ويشار إلى أن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي استقال على وقع الاحتجاجات التي يشهدها العراق منذ 1 أكتوبر الماضي، للمطالبة بإصلاحات دستورية ووزارية، وتوفير فرص عمل، وإلغاء المحاصصة.

من ناحية أخرى تتكثف المشاورات في بغداد بحثا عن بديل لرئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي، على وقع مساع يخوضها حلف طهران ببيروت لإقناع القوى السياسية الشيعية والسنية بالسير بأحد المرشحين وسط استمرار أعمال العنف في جنوب البلاد.

وحتى قبل أن يعلن البرلمان الأحد موافقته رسميا على استقالة عبد المهدي وحكومته، بدأت الأحزاب السياسية اجتماعات و«لقاءات متواصلة» للبحث في المرحلة المقبلة.

ورغم أن معظم الشارع العراقي المتظاهر اليوم، يندد بالسيطرة الإيرانية على مفاصل الحكم ويطالب بكف يد الجارة عن أي سلطة مقبلة، لا يبدو أن طهران تنوي تسجيل خسرة سقوط عبد المهدي، الذي كان يحظى بدعمها، في سجل سياساتها في المنطقة.

وقال مصدر سياسي مقرب من دوائر القرار في العاصمة العراقية لوكالة فرانس برس، إن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني «موجود في بغداد للدفع بترشيح إحدى الشخصيات لخلافة عبد المهدي».

وأشار المصدر نفسه إلى أن «مسؤول ملف العراق في حزب الله اللبناني الشيخ محمد كوثراني، يلعب أيضا دورا كبيرا في إقناع القوى السياسية من شيعة وسنة في هذا الاتجاه».

لكن على صعيد آخر، يشير مراقبون إلى قلق بعض الشخصيات من تسلم المنصب في خضم الأزمة، تخوفا من السقوط السياسي على غرار رئيس الوزراء المستقيل.

ولا يزال على الإخير التعاطي مع الأزمة حاليا رئيسا لحكومة تصريف أعمال، والتصدي لمسائل عدة منها الحشد الشعبي، والعقوبات، والميزانية، وقتلى التظاهرات الذين تخطوا 420 ضحية، وفق مصدر حكومي لفرانس برس.

والثلاثاء حضت ممثلة الأمم المتحدة في العراق جانين هينيس بلاسخارت السلطات العراقية على الاستجابة لتطلعات الشعب العراقي، مؤكدة مجدداً أن استخدام القوة ضد العراقيين أمر «لا يمكن التسامح معه».

ودعت بلاسخارت القادة السياسيين إلى تفادي «إضاعة مزيد من الوقت والارتقاء إلى مستوى الأحداث».

لكن عبد المهدي أكد عشية استقالته، أن تصريف الأعمال «مضيعة للوقت»، وبالتالي قد تؤول الأمور موقتاً، ودستورياً، إلى رئيس الجمهورية برهم صالح.

ورغم أن صالح، الكردي، كان من الداعين إلى انتخابات مبكرة، وبالتالي الإطاحة بعبد المهدي، الذي كان يعتبر حليفه قبل التظاهرات، فإن الأكراد ينظرون بترقب كبير إلى نتاج ما يدور من مشاورات في بغداد.

والثلاثاء أعربت حكومة كردستان العراق عن أملها في تطبيق اتفاق مبدئي وُقع قبل أيام من استقالة عبد المهدي رصد لها حصة في ميزانية 2020 مقابل تصدير النفط الخام عبر قنوات حكومة بغداد.

وتركز المساعي الكردية اليوم، حسب الباحث في كلية الدراسات العليا في العلوم السياسية بباريس عادل بكوان، على «ضمان ألا يؤثر أي إصلاح محتمل للدستور على ما تعتبره الأحزاب السياسية الكردية مكاسب».

ويضيف «على سبيل المثال: الهوية العراقية، اللغة الكردية، المادة 140 من قانون بريمر للمناطق المتنازع عليها، وغيرها».

ويعمل الأكراد على توحيد الصف في البرلمان للوقوف في وجه أي قرار يطال تلك المكاسب.

ويسعى البرلمان بدوره إلى درس قانون انتخابي جديد يفترض أن يؤدي إلى مجلس نواب أقل عدداً وأوسع تمثيلاً.

وفي المقابل يبقى الشارع ثائراً، وتتواصل التظاهرات في بغداد ومدن جنوبية، داعية إلى إنهاء نظام المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب.

وبعدما كانت مقتصرة على الدعوة إلى توفير فرص عمل، وخدمات عامة، تصاعدت مطالب المحتجين الذين لا زالون يسيطرون على ساحات التظاهر، لتشمل إصلاح المنظومة السياسية التي أرستها الولايات المتحدة بعد سقوط نظام صدام حسين في 2003.

وأصبح تغيير الطبقة السياسية المتهمة بالفساد، وتبخر ما يعادل ضعف الناتج المحلي للعراق الذي يعد من أغنى دول العالم بالنفط، مطلبا أساسيا للمحتجين.

وتواصل العنف في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين لدى الشيعة في جنوب العراق، حسب ما أفاد به مراسلو فرانس برس.

ففي النجف التي دخلت في دوامة العنف مع إحراق القنصلية الإيرانية مساء الأربعاء الماضي، حاول متظاهرون دخول مرقد محمد باقر الحكيم رجل الدين العراقي الشيعي البارز.

وجُرح 35 شخصاً في صفوف المحتجين بعدما أطلق مسلحون بملابس مدنية أعيرة نارية، وقنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، وفق ما أفاد شهود.

وتحاول شخصيات عشائرية بارزة منذ أيام عدة، التفاوض على آلية للخروج من الأزمة، بينما ناشد محافظ النجف سلطات بغداد، وقف العنف، الذي تقول قوات الأمن المحلية، إن لا حول لها فيه ولا قوة.

ودعا زعماء العشائر الثلاثاء، رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر ومقاتليه من سرايا السلام، إلى التدخل.

لكن الصدر لم يستجب حتى الساعة، وهو الذي أنزل رجاله بأسلحتهم في بغداد في بداية أكتوبر، وتعهد بـ«حماية» المحتجين.

وفي كربلاء، وقعت مواجهات جديدة ليلا بين المتظاهرين والشرطة التي أطلقت الرصاص، والقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، حسب مراسل فرانس برس.

ونشرت الشرطة تعزيزات في الناصرية التي قتل فيها أكثر من 40 محتجا يومي الجمعة والسبت، وفي مدينة البصرة.

ووصل نحو 500 عنصر من قوات الأمن إلى الناصرية، ونحو 150 إلى البصرة لتعزيز أمن السجون أين يقبع متطرفون، تحسبا لأي محاولة استفادة من الفوضى القائمة للفرار.

وفي بغداد أعلنت السلطات الثلاثاء إطلاق سراح 16 متظاهرا أوقفوا في الاحتجاجات.